الأمم المتحدة S/2012/603

مجلس الأمن

Distr.: General
3 August 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة وأولويات البعثة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلي أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. وهو يتناول أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات، في الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢ – ولا تزال أولويات البعثة، المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة، على حالها دون تغيير. ولا تزال البعثة، سعياً إلى تحقيق أهدافها، تكثف تعاملاتها البنّاءة مع بريشتينا وبلغراد، والطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تضطلعان بدورهما في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ووفقاً للبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692)، تعمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تحت سلطة الأمم المتحدة العامة وفي إطار عملها الحيادي إزاء مركز الإقليم. وتواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العمل بشكل وثيق مع البعثة.

ثانيا – التطورات السياسية وشمال كوسوفو

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى الإعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية وإجراؤها وعملية تشكيل الحكومة في صربيا إلى استمرار توقف الحوار الذي ييسِّره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد، في حين أدت بعض الاختلافات في تفسير أو تنفيذ اتفاقات تم التوصل إليها سابقاً إلى زيادة حدة التوتر على أرض الواقع.

060812 030812 12-43461 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وهدد أيضاً إجراء التصويت في تلك الانتخابات داخل كوسوفو بزيادة حدة التوتر بشكل ملحوظ. غير أنه تم درء ذلك إلى حد كبير بفضل جهد دولي مستمر لتحديد الطريقة المناسبة لذلك التصويت. فبعد مشاورات مكثفة، وافقت بريشتينا وبلغراد على إجراء يتمكن الناخبون المؤهلون في إطاره بالإدلاء بأصواتهم في كوسوفو، وعلى أن تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في تسهيل الأمور. وبعد مفاوضات سياسية صعبة، عجّلت منظمة الأمن والتعاون بإنشاء مراكز الاقتراع ونقل مواد الاقتراع في أمان إلى مراكز خاصة لفرز الأصوات خارج كوسوفو، في راشكا وفراني، حيث قامت عندها بفرزها لجنة الانتخابات الصربية.

٥ - وبناء عليه، بدأ يومي ٦ و ٢٠ أيار/مايو التصويت في الانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية الصربية المؤلفة من جولتين بطريقة منظمة وسلمية في ٢٨ مركزاً للاقتراع و ٩٠ مكتباً في كوسوفو. وشارك نحو ٢٠٠ من موظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا و ٣٠٠ موظف معيّنين محلياً في الإعداد لعملية الاقتراع وإجرائها. وساهم ما أبدته الجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة من الجانبين كلتيهما من ضبط النفس، وما قدَّمه على مستوى مهني عال أفراد الشرطة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو من دعم حاسم في إجراء عملية التصويت بنجاح.

٦ - ومع أن حكومة صربيا امتنعت عن إجراء انتخاباتها المحلية في كوسوفو، قامت بلديتا زفيتشان وزوبين بوتوك، بالرغم من اعتراضات رسمية من بلغراد وبريشتينا وجزء كبير من المجتمع الدولي، بإجراء الانتخابات الخاصة بهما بدون إذن في ٦ أيار/مايو. وكان ممثلي الخاص قد بذل جهوداً كبيرة لإثناء الشخصيات السياسية المحلية عن السير في هذا الاتجاه. وفي ١١ تموز/يوليه، أطاح أعضاء المجلس في بلدية ليبوسافيك/ليبوسافيتش التي ترعاها بلغراد برئيس البلدية وهو من الحزب الديمقراطي، وانتخبوا رئيساً جديداً للبلدية ونائباً له. وتعكس هذه الخطوة التغيرات الجارية في تشكيل الحكومة الجديدة في بلغراد. ويهيمن حالياً على شمال كوسوفو حزب صربيا الديمقراطي والحزب التقدمي.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت سلطات كوسوفو أيضاً في التحضير لما وصفته بأنه ''نهاية للاستقلال تحت الإشراف''. ويتوخى في ذلك إغلاق المكتب المدني الدولي الذي أنشئ لمراقبة تنفيذ أحكام اقتراح التسوية الشاملة، الذي أقرته سلطات كوسوفو. كما شرعت في الاستعدادات لاعتماد مجموعة من الإصلاحات القانونية ذات الصلة، والتي لا يبدو أنها تؤثر على مستوى الحماية الممنوحة للمؤسسات والطوائف في كوسوفو، ما عدا ما يتعلق باقتراح حذف مادة في ''الدستور'' تشير إلى اللاجئين

والمشردين. ومن المتوقع أيضاً أن تلغي هذه الإصلاحات السلطة التنفيذية للمنظمات الدولية في كوسوفو. وفي ٢ تموز/يوليه، خلصت المجموعة التوجيهية الدولية المعنية بكوسوفو، المؤلفة من ٢٥ دولة تعترف بالإقليم، إلى أن ولاية المكتب المدني الدولي ستنتهي في وقت متأخر من عام ٢٠١٢.

٨ - وإلى جانب هذه التطورات، أعلنت مؤسسات كوسوفو في ٢٣ أيار/مايو عن عزمها تأسيس مكتب إداري جديد في شمال ميتروفيتسا، وأشارت إلى أنه سيموَّل جزئياً من خلال إعادة تخصيص الأموال الحكومية المخصصة سابقاً لشمال ميتروفيتسا عن طريق إدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتسا. وفي حين أيد بعض الممثلين الدوليين في كوسوفو هذه المبادرة، فقد رفضها البعض من الزعماء السياسيين لشمال ميتروفيتسا وغيرهم من الزعماء السياسيين لصرب كوسوفو في الشمال، الذين دعوا فعلا سكان شمال ميتروفيتسا إلى مقاطعته. وبدأ المكتب الإداري عمله بهدوء ودون صخب في ٦ تموز/يوليه، وهدفه المعلن هو ضمان توفير الخدمات لجميع الطوائف. ولا تزال المشاورات بين الأطراف المعنية جارية فيما يتعلق بالآثار العملية والقانونية لوقف تمويل إدارة بعثة الأمم المتحدة ميتروفيتسا، بما في ذلك ما يخص الالتزامات التعاقدية إزاء الموظفين المدنيين الذين تستخدمهم في هذه الإدارة.

٩ - وفي الوقت ذاته، ظل الوضع الأمني في شمال كوسوفو هشاً. فقد اشتعل التوتر في ١ حزيران/يونيه عندما حاولت قوة كوسوفو إزالة حاجز طرقي في بلدية زفيتشان. وواجه المتظاهرون المحليون بعنف القوة الدولية، التي ردت باستخدام القوة. ونتيجة لذلك، أصيب جنديان من القوة الدولية وخمسة من صرب كوسوفو بجراح جراء طلقات نارية. وفي ٤ حزيران/يونيه، احتجت لجنة الأزمات التابعة للهيكل المحلي المدعوم من بلغراد في شمال ميتروفيتسا على ما قامت به القوة الدولية، وأعلنت أن أفراد بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لن يُسمح لهم بالتنقل بحرّية في جميع أنحاء شمال ميتروفيتسا. وفي الأسابيع التالية، تراجعت حدة التوتر تدريجياً، واستطاعت بعثة الاتحاد الأوروبي دخول المنطقة مرة أخرى وممارسة أنشطتها الاعتيادية.

١٠ - واندلعت توترات إضافية في ما يتعلق بعملية قوة كوسوفو لإغلاق طريق عبور غير مرخص به في ١٦ حزيران/يونيه. فبعد العملية بوقت قصير، أدى هجوم بقنابل يدوية بالقرب من البوابة ٣١ لمجمع قوة كوسوفو إلى الإضرار بحاسة السمع لدى جندي واحد من القوة الدولية وتعريض حياة جندي آخر للخطر. وعُثر على قنبلتين يدويتين أخريين في نفس الموقع في ١٢ تموز/يوليه.

١١ - وفي ١٢ تموز/يوليه، قادت بعثة الاتحاد الأوروبي عملية أسفرت عن اعتقال اثنين من ألبان كوسوفو فيما يتصل باغتيال شخص من صرب كوسوفو في ضاحية كروي إي فيتاكوت/برديابي شمال ميتروفيتسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص التعامل مباشرة مع قادة الصرب في الشمال أو من خلال اجتماعات التنسيق التي تسهِّلها البعثة، حيث حثهم على تحسين تواصلهم مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي والسماح بحرِّية الحركة دون عوائق. وعمل أيضاً على دفع عجلة الحوار بين الأطراف المعنية في سبيل اعتماد نهج أكثر قبولا واستنادا إلى توافق الآراء لمعالجة المسائل المتعلقة بالتمثيل الديمقراطي في شمال كوسوفو.

ثالثا - التعامل بين بريشتينا وبلغراد والترتيبات العملية

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا إلى حد كبير معلقاً في انتظار تشكيل الحكومة الجديدة في بلغراد. وأعرب المسؤولون من كلا الجانبين عن عزمهم استئناف المشاورات، بمجرد تشكيل الحكومة الجديدة في بلغراد، وذلك لمناقشة سبل تنفيذ الاتفاقات القائمة وتناول مواضيع جديدة. هذا على الرغم من بعض المؤشرات التي توحي بأن أيا من الجانبين قد يضع شروطا جديدة لاستئناف الحوار.

١٤ - ويمكن تلخيص الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن في إطار الحوار الدائر بين بريشتينا وبلغراد وحالة تنفيذها على النحو التالي:

- **التعاون الإقليمي** - بما أن الاتفاق لم ينص بالتحديد على طريقة استخدام الحاشية المقابلة للعلامة النجمية في ''كوسوفو*'' (انظر أيضاً S/2012/275، الفقرة ١٣)، فقد أدت التفسيرات المختلفة بين الجانبين إلى مشاكل في مشاركة مؤسسات بلغراد أو بريشتينا في عدد من الاجتماعات الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- **حرية التنقل** - مكَّن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في هذا المجال الأشخاص من كلا الجانبين من السفر إلى أراضي الطرف الآخر باستخدام بطاقات الهوية الخاصة بهم. وفي حين استمرت المحادثات الفنية بشأن مسألة ارتفاع رسوم التأمين على المركبات المدفوعة عند المعابر، فإنه لم يتم بعد التوصل إلى حل لذلك. وتبيّن أن تنفيذ الأحكام التي تشمل اللوحات المعدنية للمركبة أمرٌ مثير للجدل أيضاً، وأثار صدور قرار من سلطات كوسوفو يقضي، اعتباراً من شهر تموز/يوليه من هذا العام، بحظر استخدام

اللوحات المعدنية الصربية الصادرة لكوسوفو، على الرغم من عدم تنفيذه بالكامل، احتجاجات من جانب الصرب في شمال كوسوفو.

- **تصديق الشهادات** – أُحرز بعض التقدم في تنفيذ هذا الاتفاق. ففي ٢٧ حزيران/يونيه، صادقت رابطة الجامعات الأوروبية على أول مجموعة من الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي بكوسوفو. وتجري عملية التصديق بواسطة لجنة من الخبراء الأكاديميين الأوروبيين تابعة للرابطة.

- **دفاتر السجل المدني** – بدأ تنفيذ مشروع تجريبي يتعلق بنسخ دفاتر السجل المدني والتحقق منها والتصديق عليها في ١٠ أيار/مايو. وقامت بعثة الاتحاد الأوروبي بالتصديق على ما مجموعه ١١١ دفتراً تغطي معظم السجلات لإقليم يانييفو (بلدية ليبيان/ليبليان) وتسليمها لوكالة السجل المدني في كوسوفو بحلول منتصف حزيران/يونيه. والاستعدادات جارية لدخول المرحلة الرئيسية من المشروع، وقد تم تحديد أحد المتعاقدين لتنفيذ الاتفاق في غضون الاثني عشر شهراً القادمة. ويقدَّر أن يتسنى إنجاز مشروع نسخ ١٤ ٠٠٠ من دفاتر السجل المدني والتحقق منها والتصديق عليها، التي تغطي جميع البلديات في كوسوفو، في غضون سنة واحدة.

- **سجلات السجل العقاري** – يوجد اقتراح ذو صلة بالتنفيذ قيد النظر لنسخ وثائق السجل العقاري التي هي في حوزة بلغراد. ويتوقف تنفيذ الاتفاق على سَن القانون ذي الصلة في بريشتينا، وهو ما من شأنه أن يمكّن من إنشاء وكالة تقنية. وعلى الرغم من أن القانون اللازم قد أشير إليه في جدول أعمال كوسوفو التشريعية في ربيع عام ٢٠١٢، فإنه لم يحرَز بعد أي تقدم في التحضير له.

- **الإدارة المتكاملة لنقاط العبور** – أُحرز تقدم يكاد لا يُذكر في تنفيذ هذا الاتفاق. فبلغراد لم توقّع بعد على البروتوكول التقني لتنفيذ نتائج الحوار. كما أن تنفيذه سيستغرق أجلا أطول مما كان عليه الحال في بعض الاتفاقات الأخرى.

- **حرية حركة البضائع** – كان تنفيذ الاتفاق ذي الصلة مرضياً، باستثناء اثنتين من نقاط العبور تقعان في شمال كوسوفو.

رابعا – الأمن

١٥ – ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، وبالإضافة إلى الحوادث التي وقعت في شمال كوسوفو والتي سبقت الإشارة إليها في

الفرع الثاني أعلاه، وقعت سلسلة من الحوادث في بريشتينا ومعبر ميرداري/ميردار خلال عطلة يوم القديس فيتوس أو ''فيدوفان'' الصربية في ٢٨ حزيران/يونيه.

١٦ - وقد وقع الحادث الأول بعد خروج حافلتي ركاب يُزعم أنهما كانتا تقلان مشجعي كرة قدم مخمورين من كوسوفو عن طريق معبر ميرداري/ميردار تحت حراسة الشرطة. وتوقفت إحدى الحافلتين فور عبورها الخط الحدودي وخرج ركابها منها ودخلوا في مواجهة مع شرطة كوسوفو، فرموا أفراد الشرطة بالحجارة وحاولوا إزالة لافتة تحمل عبارة حدود كوسوفو. وخلال المشاحنات، أطلقت شرطة كوسوفو، التي تلقت تعزيزات من الوحدات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو، أعيرة تحذيرية من ثلاث بنادق آلية ومسدسين. وأُفيد بإصابة ما مجموعه ٣٠ ضابط شرطة من كوسوفو بجراح وعدد غير معروف من ركاب الحافلة الذين تلقوا العلاج في صربيا جراء إصابتهم. وكان ركاب الحافلة هم البادؤون بالمواجهة، ولكن ثمة مخاوف من أن تكون الشرطة قد استخدمت القوة بشكل غير متناسب في الرد عليهم. ورغم أن القانون المحلي يوفر أساسا قانونيا لفتح تحقيق في حالات من هذا القبيل، فإن وزير الشؤون الداخلية، بيرم رجبي، أعلن أنه لن تتم معاقبة ضباط شرطة كوسوفو ''الذين حموا حدود كوسوفو من مشاغبي كرة القدم الصرب''، على حد قوله.

١٧ - وفي الحادث الثاني، هاجم ألبان من كوسوفو عدة حافلات كانت تقل أطفالا من صرب كوسوفو في طريقها إلى بلدة غراتسانيتشي/غراتسانيتشا بعد الاحتفال الذي أقيم في نصب غازيميستان التذكاري الواقع على الطريق الرئيسي في بريشتينا، ويُزعم أنهم ألقوا على الحافلة حجارة وقنبلة مولوتوف. وهو ما أسفر عن إصابة ستة عشر طفلا تتراوح أعمارهم بين الثامنة والسادسة عشرة، منهم طفلان استدعت حالتهما إدخالهما المستشفى. وفي أعقاب هذا الحادث، اعترفت شرطة كوسوفو بوجود أوجه قصور في خطة عملياتها نظرا لعدم توفير حراسة شرطية لتلك الحافلات.

١٨ - وبالإضافة إلى هذين الحادثين، شوهدت شرطة كوسوفو أيضا وهي تصادر ملابس وأصناف أخرى تحمل شعارات صربية دون أن يخضع أفرادها لتدابير تأديبية على سلوكهم. فما اتخذته شرطة كوسوفو من إجراءات، ولا سيما مصادرة الملابس التي تحمل شعارات صربية، وما لم تتخذه، والتدخلات السياسية لمنع التحقيق في لجوء الشرطة لاستخدام القوة في معبر ميرداري/ميردار، والقصور الذي يعتري تخطيط عمليات الشرطة، وإخفاقها في اعتقال أي أشخاص في الهجوم الذي تعرضت له الحافلات التي كانت تقل أطفالا من صرب كوسوفو، كلها مسوغات للقلق الشديد إزاء قدرة المؤسسة الشرطية في كوسوفو على احتواء التوترات وبناء ثقة الجمهور.

خامسا – سيادة القانون

١٩ – لا تزال البعثة تتلقى ما يرد من الدول التي لا تعترف بكوسوفو دولة من طلبات للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة، بينما ترفض وزارة العدل في كوسوفو قبول تلك الطلبات عموما. وفي إطار الجهود الرامية إلى الخروج من هذا المأزق، وافقت بعثة الاتحاد الأوروبي على الدخول في مناقشات مع خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تعترف بكوسوفو دولة، وذلك بهدف التوصل إلى حلول لأمور منها، تنفيذ الاتفاق التقني المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة الموقع في عام ٢٠١١ بين البعثة ووزارة العدل في كوسوفو. وفي ٢٢ أيار/مايو، أكد مكتب الاتصال السلوفاكي لبعثة الأمم المتحدة أنه سيُرسل من الآن فصاعدا طلباته المتعلقة بالحصول على المساعدة القانونية المتبادلة عن طريق بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

٢٠ – ولا تزال بعثة الأمم المتحدة تيسر يوميا التفاعل بين كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والدول الأعضاء فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت البعثة سبعا من مذكرات الاعتقال الدولية للإنتربول المعروفة أيضا باسم النشرات الحمراء.

٢١ – وفي ٢١ حزيران/يونيه، أعلن فريق الدائرة الابتدائية في محكمة مقاطعة برشتينا استدعاء المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتي، وهو مُعد التقرير الذي يتضمن ادعاءات بالاتّجار بالأعضاء البشرية تحقق فيها فرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، لكي يمثل أمام المحكمة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ كشاهد في المحاكمة الجارية بشأن الاتجار بالأعضاء (قضية ميديكوس). ويوجه قرار الاتهام إلى سبعة مدعى عليهم تهمة واحدة أو أكثر تتعلق بالاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة، والممارسة غير المشروعة للنشاط الطبي، وإساءة استغلال السلطة الرسمية. وقد أسفر تحقيق منفصل أجرته السلطات الإسرائيلية عن إلقاء القبض في إسرائيل، في أيار/مايو، على أحد المتواطئين المزعومين في هذه القضية، كانت المنظمة الدولية قد أصدرت بحقه نشرة حمراء.

٢٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبدعم وتشجيع مباشر من بعثة الأمم المتحدة، لوحظ بعض التقدم في قضية الأشخاص المفقودين. فقد أفادت لجنة الصليب الأحمر الدولية أنه تم التعرف على رفات تسعة أشخاص خلال هذه الفترة، وتم العثور على شخص يعيش في الخارج، بينما لا يزال ١ ٧٧٤ شخصا في عداد المفقودين نتيجة النزاع. وفي ١٤ حزيران/يونيه، زارت اللجنتان المعنيتان بالأشخاص المفقودين في بريشتينا وبلغراد، بصحبة ممثلين من المجتمع الدولي ووسائل الإعلام، موقع زيليفودي/زيليفودا حيث استؤنفت

مؤخرا أعمال استخراج الرفات. وقد تمت هذه الزيارة المشتركة بروح من التعاون، وهو ما أعطى دفعة إيجابية لهذه الأعمال التي بدأت في عام ٢٠١٠.

سادسا – العائدون والطوائف

٢٣ – أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن ١٣١ شخصاً عادوا بشكل طوعي في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢، منهم ٤٥ من صرب كوسوفو، و ٥ من روما كوسوفو، و ٣٦ من الأشكالي/المصريين كوسوفو، و ٢٧ من غوراني كوسوفو، و ١٢ من بشناق كوسوفو، و ٥ من ألبان كوسوفو، إلى المناطق التي يشكلون فيها أقلية. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، بلغ العدد الإجمالي للعائدين ٤٠٦ أشخاص، بالمقارنة مع ٦٠٣ أشخاص خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١.

٢٤ – ولا تزال المفوضية وشركاؤها في التنفيذ والدول المانحة تمد بلديات كوسوفو بالدعم المالي وبغيره من أشكال الدعم فيما تضطلع به من أنشطة لتوعية المشردين داخل كوسوفو وخارجها، بما في ذلك القيام بزيارات الإبلاغ وزيارات الاستشكاف. وقد أجريت في كوسوفو تسع زيارات إبلاغ واستكشاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد منها ٨٣ من صرب كوسوفو المشردين في صربيا، و ٢٤ من روما وأشكالي ومصريي كوسوفو المشردين في الجبل الأسود.

٢٥ – ويتواصل أيضا تنفيذ عدد من المشاريع لمساعدة العائدين، منها مشروع العودة وإعادة الإدماج الذي يُنفذ في خمس بلديات بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت الحكومة البريطانية وسلطات كوسوفو اتفاقا على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع العودة المستدامة إلى نينكالايا/بودكاليايا في بلدية بريزرِن.

٢٦ – ولا يمتلك أكثر من نصف البلديات في كوسوفو حتى الآن مكاتب قادرة على العمل في المكاتب البلدية المخصصة للطوائف والعائدين، لتضطلع بمهام منها التنسيق مع وزارة الشؤون الداخلية لتوفير المساعدات المتعلقة بإعادة الإدماج للمعادين إلى وطنهم.

٢٧ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت البلدان المضيفة، ولا سيما بلدان أوروبا الغربية، ٤٤٤ فردا منهم ١٤١ ينتمون إلى أقليات، إلى وطنهم قسرا. وأفادت المفوضية بأن هؤلاء العائدين قسرا البالغ عددهم ١٤١ عائدا، منهم ١٠٣ من روما كوسوفو، و ١٤ من مصريي/أشكالي كوسوفو، و ١٢ من غوراني كوسوفو، و ٥ من بشناق كوسوفو، و ٤ من صرب كوسوفو، و ١ من أتراك كوسوفو، و ٢ من أقلية ألبانية في كوسوفو.

٢٨ - وفي ١٤ أيار/مايو، عُثر في ثمان قرى صربية كوسوفية تقع في بلدية كليبي/كلينا على رسائل تهديد تحمل توقيع جماعة تطلق على نفسها اسم ''الجيش الوطني الألباني'' تطالب فيها صرب كوسوفو بالرحيل. وفي ٢٢ أيار/مايو، أُضرمت النار في مترلين يقعان في البلدية نفسها يقطنهما صرب من كوسوفو. وقد حدث هذا الحريق المتعمد في قرية درينوفك/درينوفاك حيث بدأ مؤخرا تشييد ١٣ منزلا إضافيا للعائدين من صرب كوسوفو. وقد أعربت السلطات في كل من بلغراد وبريشتينا عن إدانتها القوية لهذين الحادثين ودعت إلى التحقيق فيهما على وجه السرعة.

٢٩ - وشملت الحوادث الأخرى التي أثرت على تصورات حالة الأمن المجتمعي، نهب منازل صرب كوسوفو (١٩ حادثا منفصلا، واقتحام ٢٣ مترلا في القرى التي يقطنها سكان من عدة طوائف)، ورمي السيارات التي تحمل لوحات ترخيص صربية بالحجارة، كما أفيد بشن هجمات على خمس شاحنات وحافلة واحدة.

٣٠ - وأثار اغتيال زعيم شعبي لإحدى القرى من صرب كوسوفو، هو وزوجته، في ٦ تموز/يوليه في مخيم تالينوفك/تالينوفاك للعائدين الواقع في بلدية فيريزاي/أوروشيفاك، ردود فعل قوية في الطوائف الصربية في جميع أنحاء كوسوفو. وقد أدان القادة السياسيون في كوسوفو من جميع الأطراف جريمة القتل المزدوجة هذه؛ هذا وتدعم بعثة الاتحاد الأوروبي حاليا شرطة كوسوفو في ما تجريه من تحقيقات.

سابعا - التراث الثقافي والديني

٣١ - بعد الاتفاق المبرم في ١٧ نيسان/أبريل بين القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وشرطة كوسوفو، اكتمل نقل المسؤوليات الأمنية في دير ديفيتش الواقع في بلدية سكندراي/سربيتشا. ورغم الطابع التدريجي الذي اتسمت به هذه العملية، فإن راهبات الدير ظللن على معارضتهن لها وهو ما تطلب بذل جهود إضافية لإيجاد علاقات عمل طبيعية بين أهل الدير وشرطة كوسوفو. وقد غادرت آخر وحدة تابعة لقوة كوسوفو ذلك الموقع في شهر أيار/مايو، تاركة دير فيسوكي ديتشاني وبطريركية بيتش لأن هذين الموقعين التابعين للكنيسة الأرثوذكسية الصربية لا يزالان تحت الحماية الكاملة لقوة كوسوفو.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجزت المرحلة الأولى وبدأت المرحلة الثانية من أشغال ترميم الفسيفساء الموجودة في كنيسة بوغوروديتسا ليفيتشكا في بلدية بريزرن، الممولة من تبرعات مقدمة من خمس بلدان. وبدأت أيضا أعمال إعادة البناء أيضا في ثلاثة

مواقع للتراث العالمي لليونسكو بتمويل من الاتحاد الروسي، وهذه المواقع هي دير فيسوكي ديتشاني ودير غراتشانيتسا وبطريركية بيتش.

٣٣ - ورغم استمرار المشاكل، يبدو أن التفاعل بين المؤسسات المحلية والكنيسة الأرثوذكسية الصربية قد تحسن في بعض البلديات، مثل بي/بيتش وديسان/ديتشاني، حيث يساعد المسؤولون في هاتين البلديتين رجال الدين في دير ديتشاني وبطريركية بيتش على تيسير مزيد من فرص الحصول على الخدمات التي تقدمانها. وبعد تأخر دام ستة أشهر وتدخل المنظمات الدولية، حصل رجال الدين الأرثوذكس في دير غراتشانيتسا في نهاية المطاف على بطاقات هوية كوسوفية.

٣٤ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير اعتماد قوانين هامة بشأن هوتشي ومادم/فيليكا هوتشا والوسط التاريخي لمدينة بريزرن بعد تأخير طويل. وترمي هذه القوانين إلى تعزيز حماية الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ومواقع التراث الثقافي الأخرى في هذه المناطق.

٣٥ - وفي الوقت ذاته، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا استمرار أعمال التخريب والتعصب الديني، بما في ذلك سرقة الأموال والبوابات والأجراس من إحدى الكنائس الأرثوذكسية وتدنيس المقابر الأرثوذكسية. وطالت أعمال السرقة والتخريب أيضا مواقع دينية تابعة لكنيسة الروم الكاثوليك ومواقع دينية إسلامية. كما أُفيد بوقوع أربعة حوادث اعتداء لفظي أو جسدي تعرض لها رهبان أرثوذكس.

ثامناً - حقوق الإنسان

٣٦ - تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كثف فريق الاتصال الدولي المعني بحقوق الإنسان عمله لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوسوفو. وقام فريقا عمل فرعيان، يُعنى الأول بالحوادث الأمنية التي تؤثر على الطوائف غير ذات الأغلبية ويُعنى الآخر بحقوق الملكية، باستحداث نهج أكثر تنسيقا لرصد الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان والدعوة إلى اتخاذ إجراءات علاجية.

٣٧ - وفي نيسان/أبريل، قدمت البعثة تعليقاتها إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، بناء على طلبه، بشأن حالة تنفيذ التوصيات التي صدرت في أعقاب زيارة المقرر الخاص مؤخرا إلى كوسوفو. وتلقت البعثة المساعدة بواسطة التبرعات التي قدمتها كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولم تستجب سلطات كوسوفو لطلب المقرر الخاص.

٣٨ - وفي ٤ حزيران/يونيه، أعلنت حكومة كوسوفو عن إنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات للتعامل مع أحداث الماضي وتحقيق المصالحة. ويتمثل الهدف المعلن للفريق العامل في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي وقعت في كوسوفو، بما فيها تلك التي وقعت أثناء الحرب التي نشبت عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ وأثناء الفترة الانتقالية في عام ١٩٩٩.

٣٩ - وفي حزيران/يونيه، عُين عضو من الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للبعثة للعمل في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وطلب ممثلي الخاص من رئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تقديم توصيات بشأن إيجاد بديل مناسب لكفالة الاستمرارية في عمل الفريق.

٤٠ - وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، قام مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كوسوفو وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بدعم الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين في مكتب رئيس الوزراء لوضع خطة عمل لكوسوفو بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيتم الانتهاء من وضع خطة العمل هذه، التي تنص على حماية المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار وصنع السلام، بحلول نهاية العام.

٤١ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، استضافت جماعة الضغط النسائية الإقليمية من أجل السلام والأمن والعدالة في جنوب شرق أوروبا اجتماع مائدة مستديرة بشأن موضوع ”الحوار بين النساء في كوسوفو“. وقد جمع هذا الحدث بين نساء من ألبان كوسوفو من الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني، ونساء من صرب كوسوفو من منطقة شمال ميتروفيتسا وضم وفودا من ألبانيا والجبل الأسود وصربيا. وفي حزيران/يونيه أيضا، استضاف المعهد القضائي بكوسوفو، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبشراكة مع خبراء من المحكمة الدستورية لكوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، حلقة عمل لتطوير الوحدات التدريبية المخصصة للقضاة والمدعين العامين في مجال حقوق المرأة والمساواة أمام القانون.

تاسعاً - ملاحظات

٤٢ - شكّل السلوك السلمي والمنظم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية الصربية، بما في ذلك التصويت الذي أُجري في كوسوفو، برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تطورا موضع ترحيب ورصيدا انضاف إلى القيادة السياسية الناضجة لدى جميع الاطراف. وأود أن أشيد

بصورة خاصة بشركائنا في كوسوفو، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، لما قدموه من مساهمات أساسية لعملية التصويت الناجحة في كوسوفو.

٤٣ - وأتقدم بالتهنئة إلى توميسلاف نيكوليتش على انتخابه رئيسا لصربيا، وأرحب بتصريحاته الواضحة التي أكد فيها مجددا التزام بلده باحترام جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي مع بريشتينا احتراما كاملا. وأرحب أيضا بتصريحاته التي أعرب فيها عن الاستعداد للدخول في محادثات مع القيادة في بريشتينا مستقبلا. وأنا واثق من أن جميع القادة الصرب المنخرطين في تشكيل حكومة صربيا المقبلة سيحذون حذوه. وسيؤدي الالتزام بحسن النية في مواصلة الحوار لدى كل من بلغراد وبريشتينا إلى الإسهام في تحقيق مزيد من التقدم الملموس في المستقبل القريب. وسيستلزم الأمر قيادة قوية ورؤية ثاقبة إذا أريد مناقشة المسائل الأكثر تعقيدا في المرحلة المقبلة من هذا الحوار.

٤٤ - ويسرني أن أرى النتائج الملموسة المنبثقة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار حتى الآن، إلا أنني أشعر بالقلق من الصعوبات المصادفة في تنفيذ بعض منها. وأدعو الطرفين إلى إظهار موقف بناء في التغلب على هذه المشاكل، وأدعو الوسطاء إلى تكريس مزيد من الاهتمام والموارد للمسائل التفصيلية للتنفيذ، إلى جانب شروط الاتفاق الأوسع نطاقا.

٤٥ - وكما يتجلى بوضوح مرة أخرى أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ما زال الوضع هشا في الجزء الشمالي من كوسوفو ويتطلب اليقظة وضبط النفس من جميع الأطراف للحد من احتمال حدوث تطورات سياسية تؤدي إلى حدوث انتكاسة أو إلى انعدام الاستقرار. وتُعد التوعية الحقيقية التي تقوم بها المؤسسات في بريشتينا في أوساط السكان في الشمال أمرا ضروريا، كما أن من الضروري أن تُظهر جميع الأطراف إرادة طيبة حقيقية. ومع ذلك، لا يمكن أن تنجح أي أنشطة مؤسسية في هذا الاتجاه إلا بوجود تصور كامل لهذه الأنشطة يستند بقوة على ثقة السكان فيها وقبولهم لها. وبهذا المعنى، أشعر بالقلق من إمكانية قيام بريشتينا بجهود متسرعة لحرمان جهاز الإدارة التابع للبعثة في ميتروفيتسا من الأموال بغية دعم عمل المكتب الإداري لشمال ميتروفيتسا، الذي لم تصل بعد خدماته إلى المجتمع المحلي ولم ينل ثقة الجمهور حتى الآن بعد.

٤٦ - ويسلّط هذا التقرير الضوء أيضا على التحديات المستمرة التي تواجهها الطوائف ذات الأقلية في جميع أنحاء كوسوفو، وعلى الحاجة إلى تحسين استجابة المؤسسات العامة، وخاصة الشرطة، وغيرها من مقدِّمي الخدمات العامة. وهذا أمر لا بد منه أيضا من أجل

تحسين معدل العودة الطوعية إلى كوسوفو، التي ظهرت عليها مرة أخرى علامات تحسن قليلة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وأنا ممتن لما أولاه ممثلي الخاص وبعثة الأمم المتحدة من تركيز مكثف على هذه المسائل، بما في ذلك عن طريق تيسير عمل آليات رصد وإبلاغ تتسم بقدر أكبر من التنسيق والقوة أنشئت في أرض الميدان.

٤٧ - وعلى غرار ما ورد في تقريري السابق، أود أن أؤكد أن الصعوبات العديدة في كوسوفو ليست مجرد نتيجة للخلافات العالقة بين الطرفين، ولكنها ناجمة أيضا عن استمرار غياب التوافق الدولي في الآراء الذي يمكن أن يساعد الطرفين على التوصل إلى التسويات الضرورية وبالتالي تحقيق تقدم أسرع نحو إنجاز تسوية سياسية دائمة. وتُعتبر وحدة الهدف أمرا أساسيا لا غنى عنه من أجل حماية ما يستثمره المجتمع الدولي على المدى البعيد في سبيل تحقيق الاستقرار في كوسوفو، وفي المنطقة كذلك، وتعزيز المصالحة الحقيقية. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أسلط الضوء على أن أفضل ما يخدم نجاح الجهود الدولية الجماعية وكفاءتها في نهاية المطاف هو التوصل إلى فهم مشترك للمهام التي يتعين القيام بها لتجنب أي فك ارتباط سابق لأوانه.

٤٨ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، فريد ظريف، لقيادته للبعثة ولجهوده الرامية إلى تجديد وتعزيز التعاون في ما بين جميع الأطراف، لتحقيق حلول توافقية للمشاكل الناشئة على الأرض، وتعزيز الأمن العام وتحقيق الاستقرار. وأود أيضا أن أثني على موظفي البعثة لما أبدوه من التزام وما بذلوه من جهود، وخاصة في تيسير المزيد من التعامل الفعال في ما بين الأطراف المعنية الرئيسية، والتمسك بمسؤوليات الأمم المتحدة وأهدافها.

٤٩ - وختاما، أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة العاملين معها منذ زمن طويل في كوسوفو - أي القوة الأمنية الدولية في كوسوفو/منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لما تقدمه جميعها من دعم إلى بعثة الأمم المتحدة وما تبديه من تعاون معها.

المرفق الأول

تقرير الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

(يشمل الفترة الممتدة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢)

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تقديم المساعدة في إجراء الإصلاحات المؤسسية من خلال أنشطتها اليومية المتمثلة في الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في قطاع سيادة القانون في كوسوفو. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي، في إطار قدرتها التنفيذية، الاضطلاع بمهام الادعاء العام والفصل في العديد من القضايا والمحاكمات ذات الأهمية الإعلامية. وأصدرت هيئات مختلطة مؤلفة من قضاة محليين وقضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي عدة أحكام بالسجن لمدد طويلة وذلك بصورة أساسية في قضايا الفساد والجريمة المنظمة. وما فتئت فرقة العمل الخاصة المكلفة بالتحقيق تؤدي مهامها وفقا لولايتها في ما يتعلق بالتحقيق في المزاعم التي يتضمنها تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، عضو مجلس الشيوخ ديك مارتي، بشأن الاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية. وعلاوة على ذلك، ما زالت بعثة الاتحاد الأوروبي ملتزمة على نحو فعال بدعم الحوار الجاري بين بلغراد وبريشتينا برعاية الاتحاد الأوروبي.

ورغم التحسينات الطفيفة التي طرأت على حرية بعثة الاتحاد الأوروبي في القيام بعملياتها في شمال كوسوفو، ما زال تنفيذ ولايتها يواجه عراقيل ممثلة في الحواجز الطرقية والحوادث الأمنية المتكررة. ومع ذلك، ما زالت البعثة تضطلع بعبء ولايتها التنفيذية في شمال كوسوفو عن طريق إجراء عمليات التفتيش عند البوابتين ١ و ٣١ في مجالي الشرطة والجمارك. واضطلعت الفرقة الخاصة لميتروفيتسا بعدد من العمليات الشرطية التنفيذية ونفذت الشرطة التابعة لشعبة التعزيز مهام الرصد والتوجيه وإسداء المشورة لبعثة الاتحاد الأوروبي في مراكز شرطة كوسوفو في شمال ميتروفيتسا وزفيتشان وليبوسافيك/ليبوسافيتش. وفي محكمة مقاطعة ميتروفيتسا، عقد موظفو العدالة التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي عددا من جلسات الاستماع والمحاكمات الرئيسية.

وقدم أحد المدعين العامين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي لائحة اتهام ضد المشتبه بهم المتهمين بالاعتداء على قاعة محكمة ميتروفيتسا في آذار/مارس ٢٠٠٨ الذي لقي أثناءه أحد موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حتفه نتيجة لهذا الحادث.

وتمشيا مع قرار مجلس الاتحاد الأوروبي الصادر في ٥ حزيران/يونيه والقاضي بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لمدة عامين آخرين، بدأت البعثة بنجاح عملية إعادة تنظيم هيكلها وفقا لأولوياتها المنقحة. وفي ١٣ حزيران/يونيه، قامت اللجنة السياسية والأمنية التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي رسميا بالتمديد لرئيس البعثة حتى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأُعيد أيضا تشكيل البعثة وصارت الآن تعتمد هيكلا قائما على ركيزتين. وقلصت مجموع موظفيها بنحو ٢٥ في المائة من ٢ ٧٠٠ موظف إلى ٢ ٢٠٠ موظف تقريبا.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢

لمحة عامة

اعترافاً بالتقدم الذي أحرزته مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو، وعقب استعراض استراتيجي أجرته الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، أعيد الآن تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وعقب اعتماد وثائق التخطيط الجديدة، أصبح الهيكل الجديد سارياً اعتباراً من ١٥ حزيران/يونيه. وحوِّلت عناصر البعثة الثلاثة إلى هيكل جديد يقوم على ركيزتين ويتألف من شعبة تنفيذية وأخرى تعزيزية. ولا تؤثر هذه التغيرات الهيكلية على بيان مهام البعثة. وستستمر البعثة بتشكيلها الجديد في أداء المهام التنفيذية في مجال العدالة الجنائية، مركِّزة في ذلك على جرائم الحرب والجريمة المنظمة وقضايا الفساد، وكذلك في مجال حماية الشهود والعدالة المدنية، مع التركيز على مسائل الخصخصة والممتلكات ذات الصلة بالنزاع. وسيظل تعزيز سيادة القانون في شمال كوسوفو إحدى الأولويات. وستواصل البعثة أيضا تكميل المهمات الأخرى التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي، من قبيل خريطة طريق الحوار المتعلق بتحرير إجراءات منح التأشيرات، ودراسة الجدوى المتعلقة باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، والحوار بين بريشتينا وبلغراد الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

وتتسم الحالة الأمنية في شمال كوسوفو عموما بالهدوء، وإن كانت متقلبة. ويؤدي ذلك في بعض الأوقات إلى إعاقة قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها في المنطقة. ومع ذلك، واصل موظفو البعثة أداء مهامهم التنفيذية في نقاط العبور الرسمية مع صربيا عند

البوابتين ١ و ٣١. وعلاوة على ذلك، كانت البعثة موجودة ماديا لتنفيذ مهام الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في جميع أقسام شرطة كوسوفو في الشمال، عدا في منطقة زوبين بوتوك، التي تعذر الوصول إليها لعدة أشهر بسبب الحالة الأمنية السائدة هناك. وقامت شرطة البعثة وشرطة كوسوفو بتسيير دوريات مشتركة في مناطق تقيم فيها أعراق مختلفة في شمال ميتروفيتسا. ولاقت الدوريات استقبالا جيدا من السكان المحليين وساهمت في زيادة الأمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الفرقة الخاصة لميتروفيتسا، التي تشكل جزءا من وحدة الشرطة التنفيذية التابعة للبعثة في شمال كوسوفو، بتنفيذ عدد من العمليات المتصلة بالجريمة المنظمة والخطيرة. ففي ٧ حزيران/يونيه، اعتقلت الفرقة الخاصة أحد المشتبه فيهم المطلوبين في قضية قتل ضابط شرطة كوسوفو أنور زيمبري في تموز/يوليه ٢٠١١. وكان المشتبه فيه واحدا من ستة أشخاص مطلوبين بموجب إخطارات دولية صدرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت ثلاثة حوادث أمنية خطيرة كان موظفو البعثة وأصولها أطرافا فيها. ففي ٣٠ أيار/مايو، قامت مجموعة من الأشخاص بنصب كمين لمستشارين لشؤون الشرطة تابعين للبعثة كانوا في طريقهم إلى قسم الشرطة في زوبين بوتوك ومهاجمتهم، مما ألحق بمركبتهم أضرارا جسيمة. وحال رد الفعل السريع من جانب أفراد البعثة دون إصابة المستشارين. وأعقب هذا الحادث هجومٌ شنه مجهولون ألقوا قنبلتين يدويتين عند البوابة ٣١ في ساعات الصباح الأولى من يوم ١٩ حزيران/يونيه. ولم تنفجر إلا قنبلة واحدة منهما، مما أدى إلى إصابة أحد جنود قوة الأمن الدولية في كوسوفو بجروح طفيفة. ووقع آخر هذه الحوادث في ١٢ تموز/يوليه، حين اكتُشف وجود قنبلتين يدويتين بالقرب من البوابة ٣١، وضعتا بنيّة إحداث انفجار في محيط منطقة غالبا ما يرتادها أفراد البعثة.

وشاب احتفالات فيدوفدان (يوم سانت فيتوس) في ٢٨ حزيران/يونيه وقوع عدد من الحوادث الأمنية. فقد وقع صدام عند البوابة ٣ بين شرطة كوسوفو ومتظاهرين صربيين أسفر عن إصابة ٣٢ ضابطا من شرطة كوسوفو وعدد كبير من الصرب. وإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بوقوع حوادث رشق بالحجارة في مختلف مناطق كوسوفو، كان أخطرها ما وقع في بريشتينا عندما هاجم مجهولون أربع حافلات تقل أطفالا، مما أدى إلى إصابة طفلين بجروح طفيفة. وأفادت تقارير صحفية أن الحافلات هوجمت بقنابل مولوتوف؛ ولكن لا توجد أدلة تؤيد هذه المزاعم. ويجري في الوقت الحالي تحقيق مشترك في هاتين القضيتين يباشره مدعون عامون من بعثة الاتحاد الأوروبي ومن السلطات المحلية. وتقوم البعثة حاليا بمساعدة وزارة الداخلية في التحقيقات الداخلية التي تجريها هيئة التفتيش التابعة لشرطة كوسوفو في سوء سلوك مزعوم لبعض ضباط شرطة كوسوفو في غازيميستان.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، قامت المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية سيسيليا مالمستروم بتسليم خريطة الطريق المتعلقة بتحرير إجراءات منح التأشيرات إلى سلطات كوسوفو. ورحبت جميع الجهات السياسية الفاعلة بخريطة الطريق هذه.

وفي ١٥ تموز/يونيه، حوِّل مركز الاستخبارات المالية إلى وحدة استخبارات مالية يرأسها مسؤول محلي. واستوفي موقف البعثة المتعلق بتسليم المركز على أساس الظروف وليس على أساس تقويمي. وقد وردت شروط تسليم هذه المؤسسة إلى ملكية محلية في الاتفاق التقني الذي وقعته المفوضية الأوروبية للشؤون الداخلية ووزارة المالية في كوسوفو في حزيران/يونيه ٢٠١٠. واستنادا إلى هذا الاتفاق، ستواصل البعثة رصد وحدة الاستخبارات المالية في كوسوفو وتوفير التوجيه والمشورة لها، مع الاحتفاظ بعدد محدود من المسؤوليات التنفيذية.

وفي تموز/يوليه، نشرت البعثة تقريرها البرنامجي لعام ٢٠١١. ويقيس هذا التقرير التقدم الذي أحرزته مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو مقارنة بخط الأساس المحدد في عام ٢٠٠٩. وتشير النتائج الرئيسية إلى أن شرطة كوسوفو أحرزت تقدما ملموسا في مجالي إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارة الاستراتيجية، وغدت صُورتها في أعين الجمهور إيجابية. ويتعين إيلاء مزيد من الاهتمام في مجالات إدارة الموارد وخفارة المجتمعات المحلية والتوجه القائم على المعلومات الاستخبارية ومكافحة الجريمة المنظمة وحماية الشهود. واعتمد نظام القضاء مجموعة من القوانين لاستكمال ''بنيته التحتية'' ولا يزال يركِّز على تعزيز مجلس الادعاء العام لكوسوفو والمجلس القضائي لكوسوفو. ومع ذلك، على الرغم من حدوث عدة تطورات إيجابية وتعزيز وزارة العدل، لا يزال الجمهور ينظر إلى قطاع العدل باعتباره نظاما فاسدا وغير جدير بالثقة.

وتعززت الجمارك في كوسوفو ولكن يُنتظر إدخال تحسينات أخرى في مجال تعاونها مع الشرطة وفي مجال الإدارة المتكاملة للحدود.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار الجهود الرامية إلى بناء قدرات مستدامة في مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو، واصلت البعثة توفير خدمات الرصد والتوجيه وإسداء المشورة لشرطة كوسوفو بشأن سبل إدارة شؤون الأفراد وإعطاء تصاريح أمنية وتصنيف المعلومات، وكذلك تطوير مديرية المخابرات والتحليل باعتبارها المركز الفعلي لنظام المخابرات الجنائية لشرطة كوسوفو.

جرائم الحرب

في ١٩ نيسان/أبريل، أصدر أحد قضاة البعثة في محكمة بريزرِن المحلية أمرا باحتجاز شخص من ألبان كوسوفو يشتبه في ضلوعه في ارتكاب جرائم حرب لمدة شهر واحد على ذمة التحقيق. وقد ألقي القبض على المتهم، الذي كان طليقا لمدة عام، وجرى تسليمه من ألبانيا. ومن المقرر أن يبقى قيد الحبس الاحتياطي إلى حين مثوله أمام المحكمة.

وفي ٢ أيار/مايو، أصدرت هيئة مشتركة مؤلفة من قاض واحد محلي وقاضيين تابعين للبعثة في محكمة بريشتينا المحلية حكما بتبرئة فاتمير ليماي وناصر كراسنيكي ونجمي كراسنيكي وناصر شالا من جميع تهم جرائم الحرب المنسوبة إليهم في القضية المعروفة باسم قضية كليتشكا. وكان ستة متهمين آخرون قد برئوا في وقت سابق أيضا من جميع التهم. وأعلن مدع عام تابع للبعثة من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو أنه تقدم بطلب استئناف ضد هذين الحكمين.

وفي ١١ أيار/مايو، صدر حكمٌ بسجن زوران كوليتش، وهو حارس سابق في سجن ليبيان/ليبليان، ١٤ عاما لإدانته بارتكاب جرائم حرب.

الجريمة المنظمة والفساد

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت هيئات مشتركة مؤلفة من قضاة محليين وقضاة تابعين للبعثة أحكاما في عدة قضايا تتعلق بإساءة استغلال المنصب الرسمي. وجرى تمديد الحبس الاحتياطي للرئيس السابق لفرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد نظمي مصطفي واثنين آخرين مشتبه فيهما، متهمين بالفساد وإساءة استغلال المنصب الرسمي.

وفي ١٧ أيار/مايو، قامت هيئة مشتركة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين للبعثة في محكمة بريشتينا المحلية بتبرئة نعيم هوروغليتشا، المدير العام للجمارك في كوسوفو، ولولزيم رافونا، رئيس المديرية القانونية للجمارك، من تهم إساءة استغلال المنصب الرسمي أو السلطة. وأعلن مدع عام تابع للبعثة من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو أنه تقدم بطلب استئناف ضد هذين الحكمين.

وواصلت هيئات مشتركة عدة محاكمات مهمة تتعلق بالجريمة المنظمة، مثل قضية ”ميديكوس“ (الاتجار بالأعضاء البشرية) ومحاكمة سلافيشا بيتكوفيتش، وزير شؤون الطوائف والعودة السابق، المتهم بعدة جرائم منها الاختلاس والاحتيال أثناء توليه منصبه. وعلاوة على ذلك، انتهت هيئة مشتركة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين للبعثة في محكمة بييه/بيتش المحلية في ٣ أيار/مايو إلى أن المتهمين بدري كراسنيكي وآخرين مذنبون

بتهمتي الجريمة المنظمة والاختطاف. وتراوحت الأحكام بين السجن ١٠ أعوام و ١٧ عاما. ويقضي بدري كراسنيكي بالفعل عقوبة طويلة بالسجن ٢٧ عاما لإدانته بقتل عدة أشخاص.

وفي ٢٥ أيار/مايو، أصدر أحد قضاة التحقيق التابعين للبعثة حكما بحبس ثلاثة أشخاص (ضباط بشرطة كوسوفو) يشتبه في ضلوعهم في الواقعة المسماة بتفجير شارع بيل كلينتون[1] لمدة شهر على ذمة التحقيق، جددت لمدة شهرين آخرين في ٢٢ حزيران/يونيه. ويشتبه في ضلوعهم في جرائم منها الجريمة المنظمة والقتل العمد المشدَّد للعقوبة. وتضم هذه القضية خمسة أشخاص مشتبه فيهم. وأيدت المحكمة العليا الحكم بالسجن لمدة ٢٥ عاما ضد المتهميْن الآخريْن اللذين سبقت إدانتهما في عام ٢٠٠٩.

وفي ٢٩ أيار/مايو، ألقت الشرطة التنفيذية التابعة للبعثة القبض على ستة أشخاص في سياق تحقيق كبير في الجريمة المنظمة، يقوده في الوقت الحالي مدع عام تابع للبعثة من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو. وفي ٣١ أيار/مايو، أصدر أحد قضاة التحقيق التابعين للبعثة أمراً بحبس ثلاثة أشخاص مشتبه فيهم على ذمة التحقيق؛ ووُضع ثلاثة آخرون رهن الإقامة الجبرية. ويشتبه في ضلوع المتهمين في تهريب السلع والتهرب الضريبي والتهرب الاحتيالي من دفع رسوم الاستيراد ورسوم الإنتاج المحلي وغسل الأموال.

وفي ٣ تموز/يوليه، أصدر أحد قضاة التحقيق التابعين للبعثة أمراً بحبس ثلاثة أشخاص لمدة شهر واحد على ذمة التحقيق في محكمة بريزرِن المحلية. ويشتبه في ضلوع هؤلاء الأشخاص في شراء أسلحة غير مشروعة وبيعها، ونقلها من تركيا وألبانيا إلى كوسوفو، ومن كوسوفو إلى ألبانيا. ويباشر التحقيق في الوقت الراهن مدع عام تابع للبعثة من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو.

وفي ٥ تموز/يوليه، أودع أحد المدعين العامين التابعين للبعثة من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو لائحة اتهام ضمت أحد عشر شخصا مشتبه بضلوعهم في قضية فساد متصلة بوزارة الصحة. وتضم قائمة المشتبه فيهم بويار بوكوشي، وزير الصحة السابق ونائب رئيس الوزراء، وإيلير تولاي، السكرتير الدائم السابق لوزارة الصحة. وقد وجهت إلى هذين الشخصين تهم استغلال المنصب الرسمي أو السلطة، وإساءة المعاملة في ممارسة مهام الوظيفة، وإساءة استغلال التفويض الاقتصادي، وإبرام عقود ضارة، وإصدار قرارات قضائية غير مشروعة، وطلب رشاوى/محاولة الحصول على رشاوى، والتهرب

(١) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قتل شخصان وأصيب ١٢ آخرون في انفجار قنبلة في مقهى في بريشتينا في شارع يحمل اسم رئيس الولايات المتحدة الأسبق.

الضريبي، وعرقلة جمع الأدلة. وفي ٩ تموز/يوليه، استقال نائب رئيس الوزراء بوبار بوكوشي، ونائب وزير المالية أستريت هاراكيا من منصبيهما. ووافق رئيس الوزراء على الاستقالتين إلى حين استكمال الإجراءات القضائية.

وفي ١٠ تموز/يوليه، أكد قاض محلي في محكمة بريشتينا المحلية لائحة الاتهام التي أودعها أحد المدعين العامين التابعين للبعثة ضد ستة أشخاص، من بينهم ضابط برتبة كبيرة من وحدة السيطرة على الحشود ومكافحة الشغب، يشتبه في ضلوعهم في سرقة مجوهرات تقارب قيمتها ١,٣ مليون يورو من غرفة بأحد فنادق مدينة برشلونة بإسبانيا في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويباشر الدعوى في الوقت الراهن فريق مشترك يقوده مدع عام للمقاطعة تابع للبعثة.

وفي ١١ تموز/يوليه، أصدرت هيئة مشتركة مؤلفة من قاض واحد تابع للبعثة وقاضيين محليين في المحكمة العليا أمراً بإعادة محاكمة بدري يانوزي ومصطفي غاشي وشكيلزين زوجياني وهم ضباط في شرطة كوسوفو، متهمين بإساءة استغلال المنصب الرسمي أو السلطة وتهريب مهاجرين، وبيب دوكاي المتهم بغسل الأموال وتيسير البغاء. وألغت الهيئة حكم المحكمة الابتدائية لوجود تناقضات شديدة بين القرار وحيثياته، وعدم كفاية إثبات الوقائع، والحاجة إلى إعادة تكييف الجرائم المرتبكة، وذلك بحسب التقييم السليم للأدلة.

فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مضت حكومة ألبانيا قدما في اعتماد قانون بشأن التعاون مع فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق. وفي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل، اجتمع جون كلينت ويليامسُن، المدعي العام الرئيسي لفرقة العمل الخاصة، مع رئيس وزراء ألبانيا، سالي بيريشا، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، إدموند هاشيناستو، ووزير العدل، إدوارد حليمي، في تيرانا لمناقشة كيفية تحقيق تقدم نحو إصدار قانون محلي بشأن التعاون مع فرقة العمل الخاصة. وأكد جميع محاوري السيد وليامسُن مجدداً التزام ألبانيا التام بالتعاون مع التحقيق، وعزمهم على ترسيخ التعاون بين ألبانيا وفرقة العمل الخاصة.

وعقب اجتماعات السيد وليامسُن في تيرانا، وافق مجلس الوزراء الألباني على القانون في ٢ أيار/مايو واعتمده البرلمان في ١٠ أيار/مايو بالتوافق بين كافة الأحزاب وأعضاء البرلمان الحاضرين (حضر جلسة البرلمان ١٢٧ نائباً من أصل ١٤٠ نائباً). وفي ذلك اليوم أصدرت فرقة العمل بيانا أكدت فيه أن اعتماد القانون خطوة مهمة إلى الأمام لأنه يعزز قدرة فرقة

العمل على إجراء تحقيق جنائي كامل وعادل ومستقل في مزاعم جرائم الحرب والجريمة المنظمة الواردة في تقرير مجلس أوروبا الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وبدأ سريان القانون فوراً. وقد وُضِع على غرار قوانين التعاون التي اعتمدتها دول يوغوسلافيا السابقة لتنظيم تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وسوف تكفل أن تتمكن فرقة العمل في ألبانيا من العمل على مستوى من الاستقلالية والسرية يماثل ما للمحكمة الجنائية الدولية. وهو يشير أيضا إلى أن الاتحاد الأوروبي قادر على الحصول على التعاون من الدول المعنية لأغراض التحقيق.

كما جرى أيضا تكثيف الاتصالات مع الأفراد الرئيسيين الذين لديهم معلومات ذات صلة بالتحقيق. وإضافة إلى ذلك، أقامت فرقة العمل علاقات عمل مع مكتب الشرطة الأوروبي في مجالي حماية الشهود وتبادل البيانات. وجرى تكثيف التعاون أيضا مع النظراء ذوي الصلة في المنطقة، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، تباحث المدعي العام الرئيسي وموظفوه مع حكومات أخرى بشأن المسائل المتصلة بنقل الشهود من أماكن إقامتهم. كما تابع نتائج المناقشات السابقة بشأن حماية الشهود وإعادة التوطين مع الحكومات التي سبق أن أعربت عن استعدادها لمساعدة فرقة العمل الخاصة. وتواصل فرقة العمل الخاصة عملها مع المنظمات غير الحكومية التي قد تكون بحوزتها معلومات مهمة للتحقيق.

القضايا الأخرى المهمة

طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في العاصمة بريشتينا المحاكمة الرئيسية لستة مدعى عليهم متهمين بارتكاب جرائم القتل في ظروف مشدِّدة للعقوبة والشروع في القتل في ظروف مشدِّدة للعقوبة في القضية المسماة قضية بلاكا الثانية.

وفي ١٢ حزيران/يونيه، قدم المدعي العام لبعثة الاتحاد الأوروبي لائحة اتهام ضد ماريان إيلينشيتش، وزوران شافيتش، ودراغان ميلويفيتش، وميودراغ راليتش، وأفني كراسنيكي، وألكسندر أرسينيفيتش، ونيبويشا يوفيتش. ويواجه المشتبه بهم تهم الاحتلال غير القانوني لمبنى محكمة ميتروفيتسا، والدعوة إلى المقاومة، وعرقلة موظفين رسميين عن أداء مهامهم الرسمية، والمشاركة ضمن حشد من الناس في ارتكاب جناية، وتعريض الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها للخطر، وإتلاف ممتلكات منقولة، والكراهية الوطنية أو العنصرية أو الدينية أو العرقية، والفتنة أو التعصب، والمشاركة في مجموعة تمنع موظفين رسميين من أداء مهامهم الرسمية. وتتصل القضية بأعمال شغب وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٨، عندما تعرض

مبنى المحكمة في الجزء الشمالي من ميتروفيتسا لهجوم من قبل عدد كبير من الأشخاص، مما أسفر عن مقتل موظف دولي أوكراني في بعثة الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى إغلاق مبنى المحكمة وتدخل القوة الدولية في كوسوفو. وما زالت القضية في انتظار تأكيد لائحة الاتهام.

وفي ٣ تموز/يوليه، أمر قاض من بعثة الاتحاد الأوروبي باحتجاز اثنين من المشتبه بهم على ذمة التحقيق فيما يتعلق بحادث إطلاق نار وقع بالقرب من البوابة رقم ٥. فقد أطلق المشتبه بهما النار من جانب كوسوفو على حاوية للشرطة على الجانب الصربي من خط الحدود. وأمر ثلاثة مشتبه بهم آخرين بالحضور إلى مركز للشرطة وصودرت جوازات سفرهم. وقد قدمت شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو دعما للتحقيق الذي يقوده المدعي العام لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص التابع للبعثة الأوروبية.

وفي ٤ تموز/يوليه، أصدرت هيئة مختلطة مؤلفة من قاض محلي واثنين من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في بيتش حكماً على نظيف فيسوكي بالسجن لمدة ١٦ سنة بتهمة القتل في ظروف مشدِّدة للعقوبة. وقد قتل ميودراغ كوماتينا وأصاب ديان بوغيتشيفيتش ودراسكو أويدانيتش بجروح في عام ٢٠١١ بسبب نزاع حول ملكية عقار.

وفي ٦ تموز/يوليه، قتل زوجان من صرب كوسوفو بالرصاص بالقرب من فيريزاي/أوروسيفاتش. وكان الزوج، ميلوفان يفتيتش، هو ممثل قرية مهاجر - تالينوفتش، وقد عمل من أجل عودة عائلات أخرى من صرب كوسوفو والتعايش السلمي مع ألبان كوسوفو. وتضطلع بعثة الاتحاد الأوروبي ومدعون عامون محليون بالتحقيق في هذه القضية بصورة مشتركة.

وفي ١٢ تموز/يوليه، قامت الفرقة الخاصة لميتروفيتسا التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في عملية مشتركة مع شرطة كوسوفو باعتقال اثنين من المشتبه بهم فيما يتعلق بقتل سافو مويستش الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في برديان/كوري إي فيتاكوت. وألقي القبض على شخصين آخرين بتهمة حيازة أسلحة و/أو ذخائر بدون رخصة. ووُضع الأشخاص الأربعة رهن الاحتجاز المؤقت. ويضطلع بالتحقيق في القضية فريق مختلط من بعثة الاتحاد الأوروبي ومدعين عامين محليين.

التشريعات

في شهر أيار/مايو، دعت وزارة العدل بعثة الاتحاد الأوروبي للمشاركة في فريق عامل[٢] لاستعراض ''المجموعة القضائية'' (خمسة مشاريع قوانين من بينها ما يلي: قانون بشأن مجلس الادعاء العام في كوسوفو وقانون بشأن المدعي العام للدولة وقانون بشأن مجلس القضاء في كوسوفو وقانون بشأن المحاكم وقانون بشأن مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو). واستعرض الفريق العامل طوال شهر حزيران/يونيه توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي. وما زالت المناقشات بشأن تعديل قانون المحاكم، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالدائرة الجنائية الخاصة، قيد النظر في المحكمة الأساسية لبريشتينا. وفي حزيران/يونيه، قدمت وزارة العدل مسودة ثانية لقانون مصادرة الأموال المحصَّل عليها بطرق غير مشروعة، وتتضمن المقترحات المقدمة من بعثة الاتحاد الأوروبي وخبراء المفوضية الأوروبية. وهي تتوخي مصادرة الموجودات في حالة الإدانة فحسب.

وبعد القراءة الثانية في برلمان كوسوفو، قرر رئيس كوسوفو في ٨ أيار/مايو إعادة القانون الجنائي إلى جمعية كوسوفو، طالبا إعادة النظر في المادتين ٣٧ و ٣٨ بشأن المسؤولية الجنائية عن المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، اعتمدت جمعية كوسوفو القانون الجنائي في القراءة الثالثة، دون معالجة الشواغل التي أبداها الرئيس. وأدت الموافقة على المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من القانون الجنائي المعترض عليها إلى استقالة نائب رئيس الوزراء ووزير العدل خير الدين كوتشي في نفس اليوم. وشرع رئيس الوزراء، في اجتماع عاجل عقدته الحكومة، في إجراءات لتعديل القانون الجنائي بغرض إلغاء المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩. وفي ٥ تموز/يوليه، أقرت جمعية كوسوفو في القراءة الأولى قانونا لتغيير القانون الجنائي لكوسوفو، وألغت المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩. وبعد الموافقة على مشروع القانون، استأنف السيد كوتشي مسؤولياته في الحكومة بصفتيه وهما نائب رئيس الوزراء ووزير العدل في ١٠ تموز/يوليه.

حقوق الملكية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة مطالبات الممتلكات في كوسوفو جلستين، في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، فصلت خلالهما في ٢١٦ ٤ من دعاوى الملكية

(٢) تضم ممثلين عن برنامج سيادة القانون الفعلية التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وسفارة الولايات المتحدة، ووزارة العدل في كوسوفو، ومجلس الادعاء العام في كوسوفو، ومجلس القضاء في كوسوفو. وشارك في الفريق العامل نيابة عن بعثة الاتحاد الأوروبي مدع عام وقاض وخبيرين تشريعيين من هذه البعثة في وزارة العدل.

التي تتصل بالتراع والتي نشأت بين عدة أعراق أساسا. وبلغ إجمالي عدد القضايا التي جرى الفصل فيها ٥٣١ ٣١، بينما ما زالت ٥٦٧ ١٠ قضية تنتظر الفصل فيها. ومن بين المطالبات التي تم الفصل فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعددها ٢١٦ ٤ مطالبة، قُدم اعتراض على ٢٩٥ مطالبة. وعقدت اللجنة عددا من الجلسات للاستماع إلى الأطراف والشهود، في الشمال والجنوب من نهر إيبار على السواء.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كُلف أربعة قضاة محليين بالعمل في الدائرة الخاصة للمحكمة العليا، اثنان منهم من الطوائف غير ذات الأغلبية. وهناك حاجة إلى قاضيين محليين آخرين لتحقيق الامتثال الكامل للقانون الجديد، الذي بدأ سريانه منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

تنفيذ نتائج الحوار

تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي، في إطار ولايتها، المساعدة على تنفيذ الاتفاقات المنبثقة عن الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وقد أُحرِز تقدم في تنفيذ اتفاق الحوار المبرم في ٢ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن دفاتر السجل المدني. وفي ١٠ أيار/مايو، تم تدشين مشروع تجريبي على نطاق صغير في ليبيان/ليبليان. وفي ١ حزيران/يونيه، سلمت بعثة الاتحاد الأوروبي أكثر من ٥٢ نسخة مصدقة من الدفاتر الأصلية لتسجيل المواليد بالسجل المدني لقرية يانيفي/يانيفو في بلدية ليبيان/ليبليان إلى وكالة السجل المدني في كوسوفو. وبحلول نهاية شهر حزيران/يونيه، تم التصديق على ما مجموعه ١١١ من دفاتر التسجيل الأصلية.

وفيما يتصل باتفاق الحوار المبرم في ٢ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن حرية الحركة، تمِّيز يوم ١ حزيران/يونيه بأنه تاريخ بدء تنفيذ الجزاءات المعلنة ضد لوحات الترخيص المعدنية اليوغوسلافية القديمة غير المتوافقة أو لوحات الترخيص المعدنية الصربية الجديدة التي تحمل الأحرف الأولى لأسماء بلديات كوسوفو. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تسجيل المركبات العابرة عند البوابتين ١ و ٣١، والتوعية بكيفية استخدام اللوحات التي تحمل الأحرف KS و RKS في كوسوفو.

اعتمده: كزافييه بوت دي مارناك
رئيس البعثة

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصري الشرطة والاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢)

البلد	العدد
بلجيكا	١
ألمانيا	١
إيطاليا	١
باكستان	١
تركيا	١
أوكرانيا	١
المجموع	**٦**

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢)

البلد	العدد
الجمهورية التشيكية	١
النرويج	١
بولندا	١
رومانيا	١
إسبانيا	١
تركيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	**٨**

Map No. 4133 Rev. 51 UNITED NATIONS
July 2012

Department of Field Support
Cartographic Section